حول العلاقة بين

العمال واصحاب العمل ... في الظروف الراهنة

بقلم : غالب حسين

لفتت بعض الحوادث التي وقعت في المدة الاخيرة وخاصة النقاش الذي جرى اثر عرض مسرحية "البوسيل" التي قدمتها اللجنة الثقافية التابعة لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، والاقاويل عن قيام احد عمال مصبغ رماح برام الله بتخريب مقصود للعملية الانتاجية في المصبغ وغيرها من الحوادث، لفتت الانتباه الى ظاهرة عدم الفهم الصحيح لما يجب ان تكون عليه علاقة العمال باصحاب المؤسسات الصناعية في البلاد.

وبغض النظر عن التاثير المحدود والضيق لهذا التوجه داخل الحركة العمالية في البلاد ووجوده اساسا بين بعض فئات المثقفين ذوي العقلية البرجوازية الصغيرة فان توضيح طبيعة الاسس التي ينبغي ان تسود في المؤسسات الصناعيه في المناطق المحتلة سيساهم في عدم الوقوع تحت براثن الانتهازية "اليسارية" او اليمينية ويساعد الطبقة العاملة على القيام بدورها التاريخي على الصعيدين الوطني والطبقي كما وانه سيمكن القطاع الصاعي من لعب دوره في بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة للبلاد.

لا بد ، في البداية، من الاشارة الى اتجاهين ضارين، خاطئين يمكن ان يتواجدا في النظرة الى المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية والقطاع:

الاول: ويتميز باعتبار التناقض الطبقي بين العمال واصحاب العمل بمثابة التناقض الرئيسي في الفترة الراهنة وبنبي سياسته على هذا الاساس متجاهلا خصوصيات المرحلة وطبيعة التناقض مع الاحتلال الذى يرتقي الان الى مرتبة التناقض الرئيسي الحقيقي.

اما الاتجاه الثاني وينطلق من نظرة احادية الجانب الى طبيعة التناقض الرئيسي مع الاحتلال ويتجاهل وجود التناقض الطبقي وتحت دعوى ضرورة تجميع كل الجهود من اجل حل التناقض الرئيسي يعمل القائلون بهذا الاتجاه الى قمع النضالات العمالية بحجة تفسيخها للجبهة الداخلية واضعافها للجبهة

المعادية للاحتلال.

وعند حدوث اى نزاع عمالي وتقدم العمال بمطالب مشروعة وعند توجه النقابات العمالية الى تبني المطالب العمالية ترتفع عقيرتهم بالصراخ والتباكي على "مصير الوطن" و "الوحدة الوطنية" بل اكثر من ذلك فانهم يعملون كل ما بوسعهم من اجل تمييع النضالات العمالية لاجئين الى شتى الوسائل حتى اثيرسها.

وليس بخاف ان هذا الاتجاه لا يخدم سوى مصلحة اصحاب العمل ويستغل الظروف الراهنة من اجل تمرير مصالحه الطبقية الضيقة والانانية وحمايتها مغلفة بشعارات وطنية

ان كلا هذين الاتجاهين ضار بالمصلحة الوطنية ومن الضرورى خوض نضال دؤوب ضدهما والتوعية بخطرهما. وبغض النظر عن اليافطة "اليسارية" التي يعلقها الاول و "المصلحة الوطنية" التي يتستر وراءها الثاني فانهما لا يعدوان كونهما تعبيرا عن الانتهازية "اليسارية" (في الحالة الاولى) والانتهازية "اليمينية" (في الحالة الثانية) وتتطلب مكافحة هذين الاتجاهين وضع سياسة صحيحة للعلاقة بين العمال واصحاب العمل تاخذ بالحسبان الظروف الواقعية الملموسة السائدة في المناطق المحتلة وطبيعة المؤسسات الصناعية الموجودة فيها من حيث ملكية راسمالها وارتباطها بالسوق المحلية ومعدل الربح فيها وغير ذلك من المؤثرات.

ما هي السياسة الصحيحة اذن..

يمكن تقسيم المؤسسات الصناعية العاملة في المناطق المحتلة الى قسمين رئيسيين:

اولا: المؤسسات التي يمتلكها الراسمال العربي سواء من القطاع الخاص او القطاع التعاوني شبه العام (المشاريع العائدة للبلديات وبعض الجمعيات التعاونية و الخيرية) التي تعتمد في تسويق منتجاتها على سوق الضفة والقطاع بدرجة كبيرة والتي لا تعتمد بشكل اساسي على المواد الاولية الاسرائيلية الصنع.

وبحكم طبيعتها هذه فان المؤسسات المذكورة تتعرض الى منافسة ضارية من المؤسسات الاسرائيلية المماثلة وتتناقض مصلحة اصحابها المادية مع شكل العلاقات الاقتصادية القائم حاليا بين المناطق المحتلة واسرائيل. ولذا فان هذه الشريحة الاجتماعية مؤهلة بحكم تضرر مصالحها الاقتصادية في ظل الاوضاع السائدة التي تعيق من امكانية نموها، لان تلعب دورا ايجابيا في الصراع من اجل حل التناقض الرئيسي للمرحلة الراهنة. فلهذا السبب وحده ترى الفئات العمالية الواعية ضرورة دعم هذه المؤسسات واخذ طبيعتها الوطنية بعين الاعتبار لدى وضع مطالبتها.

الا ان الوقوف عند هذه النقطة شبيه بمن يقول "ولا تقربوا الصلاة" و لا يكمل.. مما يؤدى الى الوقوع في مهاوى الانتهازية اليمينة. فلهذه الشريحة من البرجوازية المحلية طبيعة ثانية، طبيعة الراسمال الشره الذى يسعى الى تحقيق اكبر قدر من الارباح على حساب العمل. ومن هنا فانها تلعبُ دورا مخربا للجبهة الوطنية العريضة بضربها مصلحة جزء اساسي وهام من هذه الجبهة الا وهو العمال.

ولذا فان صياغة تاكتيك صحيح للنضال النقابي داخل هذه المؤسسات يجب ان ياخذ بالحسبان الطبيعة المزدوجة لاصحاب المؤسسات. الطبيعة المتناقضة مع الاحتلال من جهة والمتناقضة مع العمال من الجهة الاخرى. ففي الوقت الذى يسعى فيه دعم الاجراءات والتصرفات الناجمة عن الطبيعة الاولى يجب الوقوف ضد التوجهات التي تفرزها الطبيعة الثانية. وهذه ليست بالمسالة الهينة. وسيساعد على تحقيقها ولا شك معرفة معدل الربح في كل من هذه المؤسسات ومدى شدة الاستغلال الذى يتعرض له العمال فيها وتقديم المطالب استنادا الى هذه المعرفة. ان توفر مثل هذه المعرفة وحسن استخدامها سيحرمان البرجوازية من سلاح حاد تشهره في وجه النضالات المطلبية للعمال تحت ستار "المصلحة الوطنية".

ثانيا: المؤسسات التي يمتلكها الراسمال الاسرائيلي اما كليا او بالمشاركة ولا يتعدى دور الطرف العربي في الموضوع عن كونه متعهدا فرعيا يعمل في خدمة راس المال الاسرائيلي الذى يستغل رخص اليد العامله في الضفه والقطاع والفرق النسبي بين نظامي الضرائب في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة من اجل تحقيق معدلات اعلى للربح.

بديهي ان مصلحة هذا الجزء من اصحاب المؤسسات الصناعية مرتبطة كليا باستمرار الاوضاع القائمة ولذا فهو خارج عن اطار من يجمعهم هدف حل التناقض الرئيسي بل وفي اكثر الاحيان فانه يسلك منهجا معاديا على الصعيدين القومي والطبقي.

وبطبيعة الحال فان موقف الحركة العمالية من الفئة الثانية من اصحاب المؤسسات الصناعية لا بد وان ينطلق من الاعتبارات المبينة اعلاه.

ان اتباع السياسة الصحيحة في تحديد العلاقة بين العمال واصحاب العمل سيساهم قطعا في ايصال طموحات الشعب الفلسطيني الى نهايتها الظافرة بحيث تستطيع حكومتها ان تتحمل هذه النفقات الكبيرة.

الا ان واقع الامور يدل على عكس ذلك تماما. فقد بلغت نسبة ارتفاع الاسعار في السنة الماضية وحدها ١٥ بالمئة كما ازداد الدين الخارجي من ١ر٥ مليار دولار الى ٣ر٠٣ مليارات خلال عام واحد. انخفضت الصادرات من ٨٨ بالمئة من قيمة الواردات الى ٤٠ر٧ بالمائة وانخفض انتاج المواد الزراعية الرئيسية كالقمح والشعير والذرة بنسبة ٤٠ بالمئة في عام ٧٧. ولم تزد نسبة النمو الاقتصادى السنوية في عام ٧٧ عن ١ر٣ بالمئة في حين انها كانت ٨ بالمائة عام ٧٤.

وقد انتشرت الاضرابات العمالية في المؤسسات الصناعية التي تشكل عصب الصناعة المغربيةفي شهرى آذار

شلت الاضرابات العمل في اكبر مصفاة للبترول في البلاد في المحمدية وفي اكبر مركز لاستخراج الفوسفات في خوريبغة وتقدر الاوساط الاقتصادية ان نصف عدد اليد العاملة في المغرب والبالغة حوالي ٩ ملايين شخص يعتبر اما عاطلا عن العمل او يعمل اعمالا هامشية.

وتدل هذه الحوادث على اشتداد التناقض الاجتماعي في المغرب الذى "يستاثر ٨ بالمئة من سكانها بـ ٥٠ بالمئة من الدخل القومي" كما يقول عبد الرحيم بو عبيد، رئيس الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية

ان سياسة حكام المغرب الاقتصادية والسياسية الممالئة للامبريالية والبعيدة كليا عن المصالح الحقيقية لجماهير المغاربة هي السبب الرئيسي في الاوضاع الاقتصادية المتدهورة

هكذا يتعلم أبناء الشعب في المغرب !!

يوم الخدمات الصحية لمصلحة المواطنين

هي الضربات الاقتصادية التي تعرض لها مواطنونا في المحتلة خلال السنوات المنصرمة. فلا يكاد يفيقون من ضربة حتى اخرى على رؤوسهم. هذه الضربات هي الخدمات الصحية والعيادات في الضفة والقطاع. التي تحمل الحق للانسان في معالجة بعيد المنال؟.. ان "التامين الشهرية" ان متخذى هذه يسيرون المعالجة العناية الصحية من التي يجب الا يحاول غير الميسورين بالاحرى هذه الزيادات التي ان "التامين يحل مشكلة غير الدفع.

الوقائع تبين انه جزء بسيط من واسباب ذلك النقص الكبير في الاطباء والممرضين الطبية.

تصريحات العديد من الدكتور درويش نزال المقاصد الخيرية الدكتور سمير كاتبة، في الضفة، الى الصحة العالمية ما الحقيقة التي يلمسها في المناطق المحتلة. رقم الخدمات لا يمكن ان ينفصل عن السياسة الاقتصادية في بلادنا هذه الايام، من نتائجها سوى من تدهور الاوضاع للمواطنين.

هذه الصعوبات فمن تديد اوهام البعض ون مثل هذه يمكن ان ترغم على النزوح الى لكل يغني مع الشاعر

سنوح ونعرى
نظاما تنقطع
لكن ابدا
لن...

ابو فجر

حرب فرنسا للامبريالية تدمر لمعيشة المواطنين

تذكر ارسال ملك الى زائير لقمع هناك وقتال مع ثوار ما يتطلبه ذلك باطحة بلغت دولار حسب "ذى مبدل ان الاوضاع